قياس وتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2020-2004)

الباحث: محمد نصيف مهيدي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة

أ.د. نزار ذياب عساف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة

Measuring and analyzing the relationship between foreign trade and the exchange rate in the Iraqi economy for the period(2020-2004)

Researcher: Mohamed Nassif Mahidi
University of Fallujah
College of Administration & Economics
Department of Economics
cae.mnm@uofallujah.edu.iq

Prof. Dr: Nizar Diab Assaf
University of Fallujah
College of Administration & Economics
Department of Economics
dr_nazar54@uoa.edu.iq

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير التجارة الخارجية على أسعار الصرف ، وتوضيح الأساس النظري للتجارة الخارجية والعلاقة بين التجارة الخارجية وأسعار الصرف من خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية وأثرها على أسعار الصرف ، بالإضافة إلى قياس وقياس تأثير التجارة الخارجية على تأثير سعر الصرف. تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية وأسعار الصرف ، ولغرض إظهار نتائج العلاقات التجارية الخارجية من حيث أسعار الصرف ، يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتأخر للتوزيع الزمني (ARDL) لتقدير النجاح على المدى القصير والطويل. الإجراءات الإحصائية. (Eveiwes10).

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية ، سعر الصرف ، الاقتصاد العراقي

Abstract

The purpose of this study is to study foreign trade and its impact on exchange rates, and to clarify the theoretical basis of foreign trade and the relationship between foreign trade and exchange rates through the analysis and measurement of foreign trade indicators and their impact on exchange rates. relationship between foreign trade and exchange rates, and

obtain results showing the relationship between foreign trade and exchange rates, using a lag-distributed time-delay (ARDL) autoregressive model to estimate short- and long-term relationships through statistical procedures (Eveiwes10).

***Keywords** : foreign trade , exchange rate , Iraqi economy*

المقدمة

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة مهمة في اقتصاد جميع الدول سواء كانت متقدمة أو ناميه ، لأن قطاع التجارة الخارجية يمثل نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي للبلاد ، وتعد التجارة الخارجية مؤشرا هاما من خلال القدرة على الاستيراد و التصدير، الإنتاجية والقدرة التنافسية في الأسواق الخارجية وتأثيرها على ميزان النقد الأجنبي للدولة والميزان التجاري وتأثيره على أسعار الصرف ، لذلك يلعب قطاع التجارة الخارجية دورًا حيويًا ومؤثرًا في النشاط الاقتصادي حيث أنه أهم اقتصادي الشكل. العلاقة ، تبادل السلع والخدمات في شكل استيراد وتصدير ، هو أيضًا نقل العوامل الإنتاجية لمختلف البلدان ، بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لجميع الأطراف في التجارة الخارجية. وبينما تتطور التدفقات التجارية بين البلدان وتتوسع ، فإنها تسعى إلى إيجاد أفضل الأدوات لضمان هذه التبادلات الخارجية وتخفيف العقبات التي تواجهها.

أهمية البحث:

يكمن محور البحث في موضوع البحث ، وهو قضية اقتصادية عالمية ، وتعتبر التجارة الخارجية اليوم نقطة تحول مهمة في الاقتصاد العالمي. نظرًا للتطور السريع في العلوم والتكنولوجيا ، فقد تم تنويع الخدمات والخدمات التي يمارسها ، ويعتبر العراق من الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية والاستيراد والتصدير ، لذلك فإن البحث عن العراق له أهمية كبيرة .

مشكلة البحث:

تهيمن صادرات النفط على إجمالي صادرات العراق وتشكل المصدر الرئيسي للدخل. وساهم ذلك في خلق اقتصاد ريعي خلال فترة الدراسة ، بالإضافة إلى الآثار المباشرة للمتغيرات الاقتصادية العراقية بما في ذلك أسعار الصرف والصادرات والواردات.

فرضية البحث:

يبنى البحث على العديد من الفرضيات مفادها

1- توجد علاقة ايجابية بين الصادرات وسعر الصرف وعلاقة سلبية بين الاستيرادات و سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

هدف البحث:

يهدف البحث من خلال هذا السؤال إلى التعرف على اتجاهات تطورات التجارة الخارجية وتوضيح تأثيرها على سعر الصرف للاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة (2004-2020).

المبحث الأول

المطلب الأول: أولا: مفهوم التجارة الخارجية

بغض النظر عن مدى اختلاف النظم الاقتصادية لبلدان العالم ، فإنها لن تكون قادرة على اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل على المدى الطويل. لأن اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي يعني أن الدولة تنتج كل احتياجاتها ، وفي حين أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية قد لا تسمح للدولة بإنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها ، فإنها تحتاج إلى التخصص في إنتاجها وفقًا للظروف الطبيعية والسلع الاقتصادية ، لأنها تنتجها أولاً ثم تنتجها. استبدلهم بمنتجات فائضة لا تستطيع دول أخرى إنتاجها داخل حدودها. أو يمكن أن تنتجها ولكن بتكلفة عالية ، ثم تستوردها من الخارج لتصبح (**يونس ،1993 : 12**)، وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية .

وتعرف أيضا بأنها (النظام الذي تتبادل من خلاله الدول البضائع والخدمات، إذ تتبادل فيما بينها للحصول على أنواع من أفضل السلع والخدمات، بأسعار أقل أو للحصول على السلع والخدمات غير متوفرة في البلد). **(Gonnelli,1993:2)**

على الرغم من أن التجارة سواءً كانت داخلية أم خارجية هي نتيجة للتخصص وتقسيم العمل، فقد أكد كثير من الاقتصاديين على الفوارق بينهما استنادًا الى العديد من الاعتبارات أهمها: **(حشيش، 2002: 12)**

1. تحدث التجارة الداخلية داخل الحدود الجغرافية والسياسية للبلد ، بينما تحدث التجارة الخارجية على نطاق عالمي.
2. الفرق بين العملة المحلية والعملة الأجنبية وجدنا أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ، بينما يتم تداول العملة المحلية بعملة واحدة.

3. تتم التجارة الخارجية في ظل أنظمة اقتصادية وسياسية مختلفة ، بينما تتم التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
4. تختلف طريقة النقل ، فعلى عكس التجارة الداخلية ، 90٪ من التجارة الخارجية تتم عن طريق البحر وجزء صغير عن طريق البر.
5. اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ، مثل طبيعة المستهلكين والأذواق المختلفة وأنظمة السوق والأسعار.
6. إن نقل عوامل الإنتاج في التجارة الخارجية أصعب منه في التجارة الداخلية
7. طرق وطرق التمويل المختلفة.

ثالثا: أهمية التجارة الخارجية

ما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الدولية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم وتأتي أهميتها في عدة مجالات اقتصادية وسياسية واجتماعية واستراتيجية وكما يأتي:

1. **المجال الاقتصادي:**

تهدف التجارة الخارجية إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية ومنها:

- عندما يكون الإنتاج المحلي أكبر من الطلب المحلي ، فإن التصدير هو الذي يطلق فائض الإنتاج المحلي عندما يطلبه السوق المحلي ، بالإضافة إلى تحقيق عائد من النقد الأجنبي.
- نظرًا للتخصص الدولي الذي تقوم عليه ، فإنه يسهل الحصول على السلع والخدمات والمواد الخام بأقل تكلفة (**عبد الحميد ،373:2000**).
- تساعد زيادة الصادرات على تحقيق مكاسب من النقد الأجنبي ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وبناء المصانع وتوسيع البنية التحتية ، لا سيما في البلدان النامية.
- تحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- تعمل على نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي يمكن استخدامها في عملية البناء الاقتصادي في البلدان النامية (**الصرن،57:2000**).

- اعتبارها مؤشراً أساسياً لقدرة البلدان المنتجة والبلدان النامية في السوق العالمية ، من حيث صلتها بالقدرة المتاحة وقدرة البلدان على تحديد مستويات دخلها وقدرتها على الاستيراد ، وكلها تنعكس في أرصدة العملات الأجنبية الوطنية (**العصار وآخرون ،2000: 13**)
- التجارة الخارجية هي أحد مؤشرات قياس القدرة الإنتاجية الوطنية والقدرة التنافسية للأسواق الدولية
- التجارة الخارجية تساعد على نقل التطور التكنولوجي والعديد من المعلومات الأساسية التي تساعد في بناء الاقتصاد وتعزيز عملية التنمية (**العلواني ،2020 :12**)

2. المجال السياسي:

- ملتزمون بتقديم أفضل وأفضل أدوات الدفاع التي حققتها الصناعة الحديثة.
- السعي لبناء علاقات ودية وصداقات مع الدول.
- تسعى العولمة السياسية إلى تقليص الانقسامات وإلغاء الحدود وتقصير المسافات وتحاول تقليص العالم وجعله يبدو كقرية واحدة(**الصرن ،2000: 58**)
- العمل على استقرار قيمة العملة المحلية.
- زيادة الاحتياطيات العامة للدولة واستخدامها لتمويل الإنفاق لتقليل عجز الموازنة العامة.
- حماية الاقتصاد الوطني من مخاطر الإغراق السلعي المتمثل في التمييز السعري (**متولي ،2011 :69-71**).

3. المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق العديد من الأهداف (**العصار وآخرون ،2000: 16**):

- زيادة الرفاهية الشخصية من خلال توسيع الخيارات في قطاع المستهلك.
- إدراك التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيرات في الهيكل الاقتصادي.
- تحسين الذوق وتلبية جميع المتطلبات والرغبات وتلبية الاحتياجات الفردية.
- إمكانية الحصول على أفضل العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات اللازمة للتنمية الشخصية بأسعار رخيصة نسبيًا.
- إن تأثير التجارة الخارجية على الحياة اليومية للمجتمع آخذ في الازدياد

4. المجال الاستراتيجي

تهدف التجارة الخارجية لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية أهمها **(خالد، 2014: 223)**:

- الحفاظ على الأمن القومي اقتصاديًا وغذائيًا وعسكريًا.
- السعي لتوفير الحد الأدنى من الغذاء من خلال الإنتاج المحلي.

المطلب الثاني : الاطار النظري للسعر الصرف سعر الصرف

أولا :مفهوم سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه قيمة عملة واحدة بالنسبة إلى أخرى ، أو عدد وحدات العملة المحلية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية والعكس صحيح ، أي مبلغ العملة الأجنبية المطلوب الحصول على وحدة واحدة من عدد الوحدات بالعملة المحلية**(مرغيت، 2019: 21)**

ثانيا: أنظمة سعر الصرف

توجد العديد من الانظمة في تحديد سعر الصرف، وأهمها:

1. **نظام سعر الصرف الثابت:** ويدعى هذا النظام بنظام قاعدة الذهب وفقا لذلك تكون اسعار الصرف أما مثبتة أو يسمح لها بالتقلب ضمن حدود ضيقة جدًا ويتحدد سعر الصرف الثابت للعملة في ضوء ما تحتويه العملة الأخرى وقد ساد هذا النظام من عام 1944 إلى عام 1971 إذ كانت اسعار الصرف في ظل اتفاقية صندوق النقد الدولي ثابتة نسبية خاصة أسعار الصرف بين العملات الرئيسة.
2. **نظام سعر الصرف الحر العائم:** في ظل هذا النظام ، يتم تحديد سعر الصرف بحرية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب لعملات الدول المختلفة في سوق الصرف الأجنبي ، ولا يخضع لتدخل الحكومات المختلفة. في هذه الحالة يتم تخفيض ميزان المدفوعات من خلال الآلية ومن وجهة نظر عامة فإن سعر الصرف الحر أفضل من نظام سعر الصرف الثابت.
3. **نظام سعر الصرف الحر المدار:** تغير سعر صرف العملات المختلفة عدة مرات بعد الحرب العالمية الثانية ، ونظام سعر الصرف المدار بحرية لبعض العملات بين النظام الثابت والنظام الحر ، هناك تقلبات يومية ، ولا توجد قيود رسمية ، لكن النظام مستقر لأن الحكومة يمكنها أحياناً إجراء تدخل لمنع عملتها من التحرك بشكل مفرط في اتجاه معين.
4. **نظام سعر الصرف المثبت:** تستخدم بعض البلدان نظام سعر صرف ثابت حيث تكون قيمة عملتها الوطنية ثابتة بالنسبة للعملات الأجنبية أو بالنسبة لوحدة حساب معينة. يتميز نظام سعر الصرف الثابت بالبساطة وسهولة التنفيذ. إدارة الصرف الأجنبي لأنه لا يتطلب سلطة نقدية سوى الإعلان عن

تثبيت عملتها إلى عملة دولة أخرى غالبا ما تكون عملة الشريك التجاري الرئيسي فتكون بذلك مثل الذي فوض أمره لغيره (**عيسى ،2016: 249**).

ثالثا :سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة الصرف الأجنبي من أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على السياسات الاقتصادية الأخرى ، على سبيل المثال ، عندما يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الأسعار المحلية في البلدان النامية ، مما قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار المحلية. الأسعار باستخدام مواد أولية وبضائع وسيطة مستوردة من الخارج ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية ما ينعكس على قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية. (**عبد العظيم، 1998: 15**). وقد أصبح واضحًا أن سعر الصرف يتغير بدرجة أسرع بكثير من تغير أسعار السلع لأن التعديل في سوق الموجودات أسرع من التعديل في اسواق السلع (**Branson,1980:219**).

ربعا : أدوات سياسة سعر الصرف:

تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل لتحقيق وتنفيذ سياسة سعر الصرف أهمها:

1. **تعديل سعر صرف العملة:** عادة ما يكون من أجل تعديل توازن ميزان المدفوعات وذلك بتخفيض العملة وإعادة تقويمها، وهذا في ظل نظام الصرف الثابت، أما في نظام الصرف العائم فتعمل على تحسين أو تدهور قيمة العملة.
2. **استخدام احتياطات الصرف:** يتم ذلك في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة حتى تحافظ السلطات النقدية على سعر صرف عملتها، فعند انهيار العملة المحلية تقوم ببيع العملات الأجنبية المتواجدة في احتياطاتها وعندما تتحسن تقوم بعملية الشراء، أما إذا كانت الاحتياطات غير كافية يلجأ البنك المركزي إلى إجراء تخفيض العملة.
3. **مراقبة سعر الصرف:** تقتضي هذه الأداة إخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة للرقابة عن طريق الترخيص، وتستخدم كذلك لمقاومة تهريب رؤوس الأموال للخارج. الصرف (**المجيد، 2018: 192**)

4. **استخدام سعر الفائدة:** تمثل العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف في زيادة الطلب على عملة دولة ما عندما يكون معدل الفائدة الحقيقي مرتفع ، وبالتالي يميل معدل سعر صرف عملة هذه الدولة بالنسبة للعملات الأخرى نحو التزايد فترتفع قيمة هذه العملة ، والعكس فالدولة التي يكون فيها معدل الفائدة منخفضًا يقل الطلب على عملتها وبالتالي يقل سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى ، ويستفيد المستثمرون من عمليات التحكم في معدل الفائدة التي يلجأ إليها العديد من الدول وتكون الاستفادة من الفروق بين معدلات الفائدة الحقيقية في الدول المختلفة بقصد تحقيق الأرباح وذلك لكون عمليات التحكم في معدل الفائدة تؤدي إلى تغير الطلب على العملات المختلفة (**اسعد واخرون ،2019: 742**).
5. **إقامة سعر صرف متعدد:** تسعى السلطات النقدية من إتباع هذا النظام إلى محاولة تقليل حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم وسائلها اعتماد النظام الثنائي أو أكثر لسعر الصرف بحيث يكون أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الضرورية للواردات الأساسية أو القطاعات المرغوب في ترقيتها، أما القطاعات الأخرى من واردات غير أساسية وسلع محلية موجهة للتصدير فتخضع لسعر الصرف العادي، إلا أن هذا الأسلوب صعب التطبيق في ظل شروط صندوق النقد الدولي، التي تقتضي بعدم إمكانية تعدد أسعار الصرف (**المجيد، 2018: 192-193**)

المبحث الثاني : علاقة بين التجارة الخارجية وسعر الصرف

سعر الصرف هو سيف ذو حدين تستخدمه الدولة للسيطرة على أنشطة التجارة الخارجية ، ويمكن للدولة أن اعتماد سياسة خفض أو رفع قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية ، وسعر الصرف هو الرابط في العلاقات الاقتصادية الدولية إذ يمثل أحد العناصر الأساسية في توجيه التعاملات الخارجية للدول، ويعكس الوضع الاقتصادي الداخلي والخارجي لأي دولة ،وأن استقراره هو ناتج عن سلامة الأسس والسياسات النقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية ،إضافة الى ذلك فإن سياسات سعر صرف الدولار لا تزال محورًا للنقاش والجدال بين الاقتصاديين وصناع القرار حول تطبيقها والآثار المترتبة عليها .والعلاقة بينهما هي عند حدوث التغير بقيمة سعر الصرف وتأثيرها على قيمة كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري للبلد. نظرًا لأن نظام سعر الصرف المعمول به حاليًا يسمح للسلطات النقدية في أي بلد باختيار نظام سعر الصرف الذي يناسب وضعها الاقتصادي ، فإنك ترى

البلدان المتقدمة والصناعية تختار أسعار الصرف العائمة ، بينما تتخذ البلدان النامية نهجًا ثابتًا للعملة. سلة من العملات الأجنبية أو المهيمنة يمكن للسلطة النقدية التحكم في وفقًا لحالة التجارة الخارجية للبلاد ، سعر الصرف من انخفاض أو ارتفاع قيمة العملة وتغيراتها. يمكن تفسير تأثير تغيير قيمة العملة المحلية على التجارة الخارجية على النحو التالي:

المطلب الأول :العلاقة بين الصادرات وسعر الصرف

هناك علاقة عكسية بين الصادرات والصادرات ، أي أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة بالعملة الأجنبية بنفس مقدار سعر الصرف ، وبالتالي تضييق الفجوة بينها وبين السلع الدولية. مما يمكّن هذه السلع من المنافسة في الأسواق الخارجية ، وجعل هذه السلع أرخص للمستوردين الأجانب. من أجل الحصول على نفس الكمية من السلع ، ستدفع أقل بالعملة المحلية ، مما سيحثها على زيادة الطلب مع انخفاض الأسعار ، خاصة إذا كان الطلب الأجنبي مرنًا بدرجة كافية لزيادة الطلب على الصادرات. وبالتالي يحصل المصدر على ربح إضافي لأنه يستطيع بيع منتجه في السوق الخارجية بسبب زيادة الطلب الأجنبي.

تزيد التقلبات المتزايدة في قيمة العملة المحلية من المخاطر بالنسبة للمصدرين والمستوردين ، حيث تشير التقلبات المتزايدة إلى بيئة سياسة اقتصادية غير مستقرة في الدولة ، مما يعني أن تقلب العملة يضعف أحجام التجارة الخارجية ، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبيًا أو إيجابيًا – يعتمد على المتغيرات المؤثرة المتبقية حجم واتجاه التجارة الخارجية – وكذلك سلوك المستوردين والمصدرين وهياكل الإنتاج المختلفة ، أن الدول التي تتمتع بهيكل انتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة التقلبات قيمة العملة ، بعكس الدول التي تتميز بضعف هيكل الانتاج وحجم تجارة أقل . وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، وتعد صادرات النفط الخام الملجأ الوحيد للحصول على النقد الأجنبي في الدول الريعية، والمصادر الأخرى تبقى مساهمتها هامشية، على عكس الدول المتقدمة التي يكون اقتصادها متنوعا، مما يعني اعتمادها بشكل مهم على الصادرات السلعية

(Marouf,2017:382). وأن معرفة أثر تخفيض قيمة العملة المحلية على حجم الصادرات يكون من خلال أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب الآتية:

- • ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة المطلوبة للإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار.
- إن ارتفاع الطلب على الاستيرادات لبعض السلع الاستهلاكية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم ارتفاع نفقات المعيشة، ونتيجة لذلك فقد يتحول جزء من الطلب على السلع المستوردة إلى بدائلها من السلع المحلية وارتفاع أسعار السلع المحلية.

• توقعات المستهلكين من الزيادات المستقبلية في أسعار السلع بعد انخفاض القيمة تؤدي بهم إلى شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الزيادة المتوقعة في الأسعار ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة حقيقية في أسعار السلع المحلية المستوردة .

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على كثير من العوامل منها (مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الاستيرادات كبير قلت فاعلية التخفيض، وطبيعة السلع المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض) (**فنجان ،2021: 51**).

اما أثر الصادرات في وسعر الصرف فهي ترتبط بعلاقة عكسية فعند زيادة الصادرات فيؤدي ذلك الى زيادة تدفق العملات الأجنبية الى الداخل مما يؤثر بصورة إيجابية على الاحتياطات الأجنبية وبالتالي تخفيض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة المحلية)

المطلب الثاني : العلاقة بين الاستيرادات وسعر الصرف

يعني الانخفاض في سعر الصرف ارتفاع قيمة العملة المحلية ، وبالتالي يزداد الطلب على السلع المستوردة وفقًا لمنحدر منحنى الطلب المحلي (D)، وهو سلبي. تتناسب مرونة الطلب على الواردات من العملات الأجنبية مع مرونة الطلب على الواردات.

تحليل سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

يعتبر سعر الصرف من مسؤوليات البنك المركزي العراقي ، والذي أصبح مستقلاً بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 بعد إصدار قانون البنك المركزي الجديد لعام 2004 ، والذي ينص على (أن البنك المركزي يمثل المسؤول الوحيد سلطة النقد في العراق لصياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية دون تلقي أي تعليمات من الحكومة المركزية أو أي جهة أخرى) (**المحمدي،58: 2022**)،

اما بعد عام 2008 وسبب استمرار تدخل السبطة النقدية في سوق صرف العملات فضلاع عن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي أدى ذألك الى تحول نظام الصرف بشكل تلقائي من نظام الصرف المعوم المدار الى نظام الصرف شديد الثبات (**قاسم،2011: 18**).

جدول (1): تطورات سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004-2020)

السنة	سعر الصرف الاسمي (البنك المركزي)	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الموازي (%)	سعر الصرف الموازي (سوق الصرف)	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الموازي (%)
2004	1452	-	1453	-
2005	1469	1.17	1472	1.30
2006	1467	(0.13)	1475	0.20
2007	1255	(14.45)	1267	(14.10)
2008	1193	(4.94)	1203	(5.05)
2009	1170	(1.92)	1182	(1.74)
2010	1170	0	1186	0.33
2011	1170	0	1196	0.84
2012	1166	(0.34)	1233	3.09
2013	1166	0	1232	(0.08)
2014	1188	1.88	1214	(1.46)
2015	1190	0.16	1247	2.71
2016	1190	0	1275	2.24
2017	1190	0	1258	(1.33)
2018	1190	0	1253	(0.39)
2019	1190	0	1258	0.39

2020	1190	0	1257	(0.07)

المصدر:

- **البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، اعداد متفرقة للسنوات (2004-2020)**
- **تم احتساب النسب من قبل الباحث، علما ان القيم بين القوسين سالبة.**

من الجدول(1) اعلاه يلاحظ انخفاض سعر الصرف لدينار العراقي الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، ونلاحظ التباين ما بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة ، وذلك بسبب تغير الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسة نتيجة الحرب على العراق والعلميات العسكرية بعد عام 2003 وحصول البنك المركزي على استقلاليته في رسم السياسة النقدية ، وبلغ سعر الصرف الرسمي (1452) دينار/ دولار لعام 2004 واستمر بعدها بالارتفاع في 2005 اذا بلغ (1469) دينار/ دولار بمعدل تغير سنوي موجب (1.17%) و بلغ (1472) دينار/ دولار في السوق الموازي بمعدل تغير سنوي موجب (1.30%) ، إلا أنه وفي عام 2006 انخفض في السوق الرسمي إلى (1467) دينار/ دولار بمعدل تغير سنوي سالب (0.13-%) وانخفض في عام 2007 حتى بلغ (1255) دينار/ دولار في السوق الرسمي بمعدل تغير سنوي سالب (14.45-%) وفي السوق الموازي (1267) دينار/ دولار بمعدل تغير سنوي سالب (14.10-%) ، لينخفض بعدها في عام 2009 أذ بلغ (1170) دينار / دولار في السوق الرسمي بمعدل تغير سنوي سالب (1.92-%) وفي السوق الموازي أذ بلغ (1182) دينار / دولار بمعدل تغير سنوي سالب (1.74-%) وهو أقل سعر صرف موازي خلال مدة البحث ، بعدها ظل ثابتًا خلال الأعوام 2009-2011 وبواقع (1170) دينار / دولار بمعدل تغير سنوي (صفر) لينخفض بعدها الى (1166) دينارًا / دولار بمعدل تغير سنوي (0.341-%) خلال العام 2012 وبقي ثابتًا خلال العام 2013 بواقع (1166) دينارًا / دولار وهو أقل سعر صرف رسمي خلال مدة البحث مقابل في (1233) و (1232) دينار/ دولار في السوق الموازي خلال العامين 2012-2013 وان هذا الارتفاع في سوق الصرف الموازي نتيجة زيادة الطلب الإقليمي على العملة على الدولار من قبل ايران وسوريا نتيجه انهيار العلمة المحلية لهذين البلدين ، مما أدى الى تولد صدمة تمثلت زيادة في حجم مزاد العملة الأجنبية ، إن السبب في التحسن في سعر الصرف خلال هذه الأعوام نتيجة نشاط البنك المركزي العراقي وتفعيل السياسة النقدية ودورها الهام في التحسن سعر الصرف ، فضلا عن زيادة الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي الى ما يقارب 60 مليار دولار حتى نهاية عام 2011 التي وسعت

القدرة التدخلية في السوق الصرف وتحسين قميه العملة المحلية ، أن استمرار هذا التدخل في سوق الصرف قد حول مزاد العملات إلى نافذة للسياسة النقدية لتنفيذ خططها لغرض استهداف الكتلة النقدية التي تستهدف التضخم وتحسين قيمة العملة المحلية (**داغر وعاشور،2014 :220**).

أما في عام 2014 ارتفع الىٰ (1188) دينارًا/ دولار في السوق الرسمي بمعدل تغير سنوي موجب (1.88%) وفي السوق الموازي بلغ (1214) دينارًا/ دولار بمعدل تغير سنوي سالب (1.46-%) ، واستمر بعدها بالزيادة ليصبح خلال العام 2015 (1190) دينارًا/ دولار في السوق الرسمي بمعدل تغير سنوي (0.168 %)، ليبقى ثابتا بعدها خلال الأعوام 2015-2020 اما في السوق الموازي فقد شهد سعر الصرف تذبذبًا خلال تلك المدة نتيجة الركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العراقي نتيجة تعرضه لعدد من الصدمات منها سيطرة العصابات الإرهابية على العديد من المحافظات العراقية وانخفاض أسعار النفط وتقليل انتاج النفط وتعرض العالم لجائحة كورنا COVID-19 وتعطل حركة التجارة الخارجية .

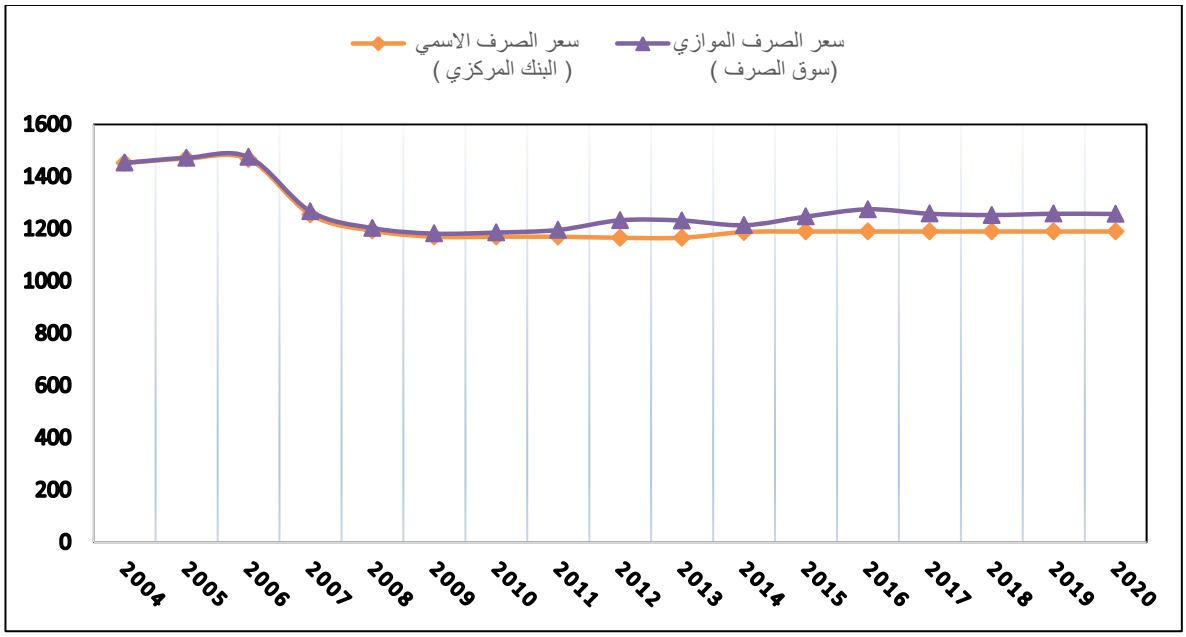

الشكل (1) تطور أسعار الصرف الاسمية والموازية في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) باستخدام برنامج (EXCEL -2021)

العلاقة بين التجارة الخارجية وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)

وكما ذكرانا في (الفصل الأول) بأن هنالك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية بجانبيها الصادرات والاستيرادات وأثرها على سعر صرف المعتمد في الدولة، وان العلاقة العكسية بين الصادرات وسعر

الصرف متوافقة مع النظرية الاقتصادية، لان زيادة حجم الصادرات العراق الى الدول الأخرى تعمل على زيادة أرصدة الدولة من العملة الأجنبية، ومن ثم يؤدي الى خفض سعر الصرف الأجنبي وارتفاع قيمة العملة المحلية (**شندي والسويدي، 2022: 27**). أما علاقة الاستيرادات بسعر الصرف، فهي علاقة طردية أي زيادة الاستيرادات تعمل على انخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لدينار العراقي (انخفاض قميه العملة المحلية)

ويلاحظ من الجدول (2) والشكل (2) أن هناك تحسناً في قيمة العملة المحلية خلال المدة (2004-2020) نتيجة ارتفاع حجم الصادرات العراقية والانفتاح الاقتصادي للعراق نتيجة رفع الحصار الاقتصادي بعد الحرب الأمريكية على العراق ، فقد بلغ حجم الصادرات في عام 2004 (25,877,930) مليار دينار، وبلغ سعر الصرف الرسمي (1452) دينار/دولار خلال عام 2004 ، ليترفع بعدها حجم الصادرات الى (76,662,378) مليار دينار في عام 2008 لينخفض سعر الصرف الى (1193) دينار/دولار في عام 2008 بصورة تدريجية عن الأعوام السابقة وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية ،

ويلاحظ من خلال الجدول (2) والشكل (3) ادناه بالنسبة لتأثير الاستيرادات على سعر الصرف ، فكان لها أثر طفيف في ذلك بسبب سيطرة البنك المركزي على سعار الصرف لدينار العراقي، فضلًا عن حجم الصادرات كان يغطي حجم الاستيرادات، وعدم حدوث عجز في الميزان التجاري باستثناء عام 2004.

نخلص مما سبق الى مدى ريعية وتبعية الاقتصاد العراقي من خلال اعتماده على تصدير النفط في الحصول على ايراداته وعلى اسعار النفط في تحديد كمها، لذا تزداد العوائد بزيادتهما وتنخفض بانخفاضهما، اضف الى ذلك انه (النفط) مصدرا للحصول على العملات الاجنبية ومن ثم دورة في تحقيق الاستقرار سعر الصرف المحلي ازاء العملات الاخرى (الدولار)، ذلك لأنه يمكن للبنك المركزي من استخدام احتياطاته المتأتية منه في الدفاع عن قيمة العملة عبر نافذة بيع العملة، ومن هنا يتضح لنا بان انخفاض اسعار الصرف لا يساهم في زيادة الصادرات العراقية وذلك لان النفط سلعة دولية نابضة والطلب عليها قائما وانها موجودة في دولة دون الاخرى ومن ثم نخفض سعر الصرف لا يساهم في زيادة كمية الصادرات منها لا سيما بالنسبة للاقتصاد العراقي، اذ ان انخفاض سعر الصرف يؤدي الى انخفاض كمية العملات الاجنبية في الاقتصاد من ثم انعكاس ذلك سلبا على مستوى التضخم و الاستيرادات في ظل قصور العرض السلعي عن تلبية الطلب عليه ، بينما يكون ارتفاع سعر الصرف ذو اثر ايجابي على

مجمل الاقتصاد الوطني ، فحجم الصادرات لا يتأثر كون أن اغلبها نفطية اضافه الى ذلك امكانية زيادة الاستيرادات بسبب انخفاض اسعار السلع المستوردة نظرا لارتفاع سعر صرف الدينار لكن ليس هذا هو العامل الوحيد وانما هو جزء من عوامل عديدة كارتفاع مستويات المعيشة وكذلك ضعف الانتاج المحلي بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض جودته.

الجدول (2) العلاقة بين التجارة الخارجية وسعر الصرف للعراق للمدة (2004-2020)

السنة	اجمالي الصادرات	معدل التغير السنوي للجمالي الصادرات %	اجمالي الاستيرادات	معدل التغير السنوي للجمالي الاستيرادات %	السعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي لسعر الصرف %
2004	25,877,930	-	30,952,242	-	1452	-
2005	34,881,984	34.7	29,443,238	(4.8)	1467	1.0
2006	45,028,800	29.0	27,593,563	(6.2)	1467	0.0
2007	50,156,729	11.3	21,060,708	(23.6)	1255	(14.5)
2008	76,662,378	52.8	36,295,954	72.3	1193	(4.9)
2009	46,602,714	(39.2)	11,991,508	(66.9)	1170	(1.9)
2010	61,392,104	31.7	44,271,008	269.1	1170	0.0
2011	95,298,476	55.2	48,596,470	9.7	1166	(0.3)
2012	116,159,697	21.8	58,935,674	21.2	1166	0.0
2013	110,595,408	(4.7)	62,150,581	5.4	1166	0.0
2014	101,952,934	(7.8)	54,872,921	(11.7)	1190	2.1
2015	64,006,016	(37.2)	50,888,200	(7.2)	1190	0.0
2016	51,967,725	(18.8)	37,150,695	(26.9)	1190	0.0
2017	72,409,222	39.3	41,452,106	11.5	1190	0.0
2018	108,209,080	49.4	48,711,252	17.5	1190	0.0
2019	102,633,930	(5.1)	62,167,341	27.6	1190	0.0
2020	58,841,427	(42.6)	51,445,616	(17.2)	1190	0.0
معدل النمو المركب %	5.26	-	3.22	-	(0.012)	-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء الأبحاث، اعداد متفرقة للسنوات (2004-2020)

-علما بان القيم بين القوسين سالبة

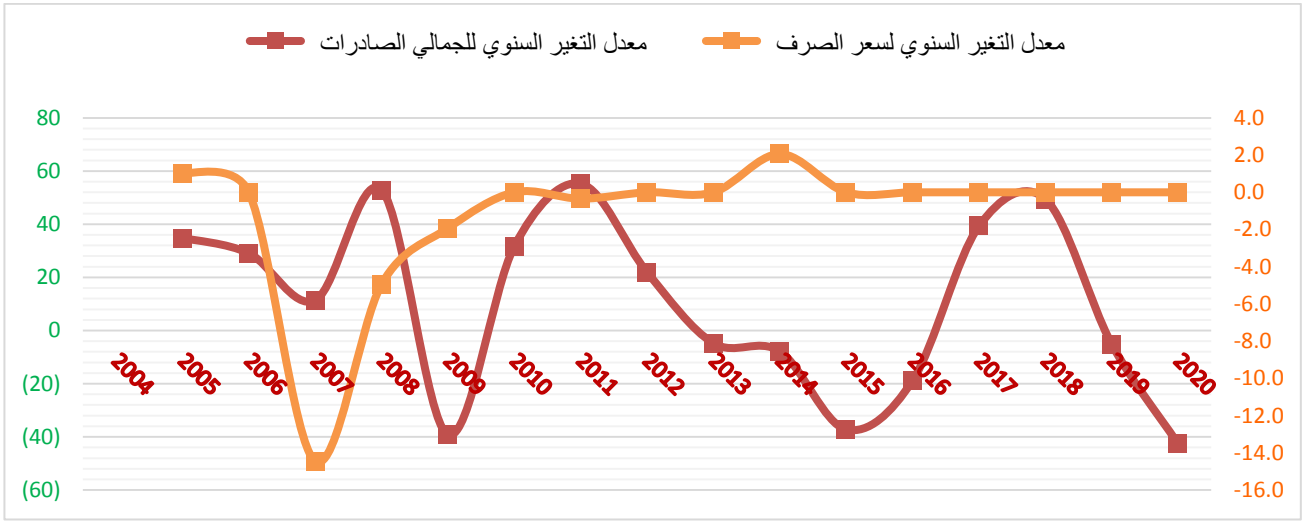

الشكل (2) معدل التغير السنوي للصادرات وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول () باستخدام برنامج (EXCEL -2021)

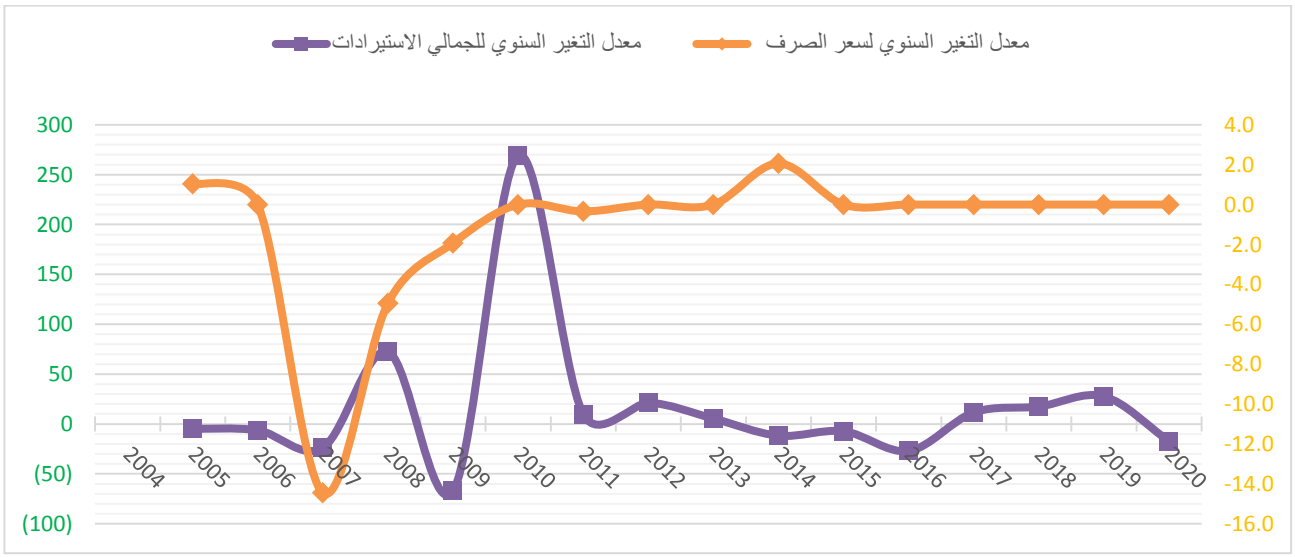

الشكل (3) معدل التغير السنوي للاستيرادات وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول () باستخدام برنامج (EXCEL -2021)

متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي

من اجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها، تم تحديد المتغيرات التفسيرية (المستقلة) مؤشرًا للتجارة الخارجية (الصادرات، الاستيرادات) ، وبعض مؤشرات الاقتصادية التوضيحية (التابعة) (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والاستثمار الأجنبي وسعر الصرف) وكما في الجدول الآتي:

جدول (3) توصيف متغيرات البحث المستخدمة في الجانب القياسي

الرمز	الدلالة	المتغير	نوع المتغير

EX	الصادرات	X1	مستقل
EM	الاستيرادات	X2	مستقل
ER	سعر الصرف	y	تابع

المصدر: من عمل الباحث

وبناء على الإطار النظري للدراسة فانه يفترض اختبار العلاقة الدالية الاتية

$$Yi = a + b1X1 + b2x2 + ui$$

حيث تمثل Y المتغير التابع ، فإن بعض المتغيرات الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي حسب السعر ، والغاز الطبيعي ، والاستثمار الأجنبي ، وسعر الصرف) ، و (X1، X2)تمثل المتغيرات المستقلة لمؤشرات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد). هو 2004–2020. ، الوقت قصير جدًا بالنسبة للطرق القياسية الحديثة ، لذلك يتم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية ، إذ يوفر برنامج **Eviews10** الاصدار العاشر الذي يعطي إمكانية تحويل البيانات من بيانات سنوية الى ربع سنوية ، إضافة الى جانب تحويل البيانات الى الصيغة اللوغاريتمية لتخلص من المشاكل الأحصائية .

نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة.

سنقوم باختبار استقراريه متغيرات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews10) من أجل معرفة هل أن المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة اي هل انها تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، إذ أصبح الكشف عن الاستقرارية للسلاسل الزمنية أمرٌ ذو اهمية كبيرة جدًا في تقدير النماذج القياسية وذلك من أجل التخلص من مشكلة الانحدار الزائف عند التقدير، بالإضافة الى أن السلاسل الزمنية المستقرة يمكنها التخلص من الصدمات التي تعترضها ومن ثم العودة الى حالة التوازن في الاجل الطويل، لذلك سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية وهذه ،الاختبارات

هي ADF وPP ،وبعد إجراء أحد هذه الاختبارات حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول الاتي:

الجدول (4) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصلي للبيانات

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level				
		LOG_GDP	LOG_FI	LOG_ER	LOG_EX	LOG_EM
With Constant	t-Statistic	-3.1681	-2.6061	-1.9086	-2.4384	-1.9512
	Prob.	0.0264	0.0968	0.3265	0.1354	0.3074
		**	*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1173	-1.9658	-1.3573	-1.6148	-1.8009
	Prob.	0.9181	0.6089	0.8644	0.7767	0.6934
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3239	1.3148	-1.1107	0.3153	0.5545
	Prob.	0.9520	0.9512	0.2397	0.7739	0.8335
		n0	n0	n0	n0	n0
	Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)					

Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

نجد من نتائج الجدول 4) أن المتغيرات التابعة غير مستقرة في المستوى الاصلي والمستقلة غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات وبحسب اختبارpp.

الجدول (5) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات

pp	UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At FIST DFFERNENCE					
With Constant	Variables	d(LOG_GDP)	d(LOG_FI)	d(LOG_ER)	d(LOG_EX)	d(LOG_EM)
	t-Statistic	-2.8533	-4.3400	-3.7698	-3.1787	-4.0504
	Prob.	0.0565	0.0009	0.0051	0.0258	0.0022
	Result	*	***	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7496	-4.4828	-3.9590	-3.5800	-4.1207
	Prob.	0.0258	0.0033	0.0149	0.0393	0.0095
	Result	**	***	**	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8830	-4.2598	-3.6597	-3.2396	-4.0911
	Prob.	0.0046	0.0000	0.0004	0.0016	0.0001
	Result	***	***	***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews-12)

نجد من نتائج الجدول (5) عند أخذ الاختلاف الأول بين المتغيرات ووفقًا لاختبار pp ، تصبح جميع البيانات مستقرة وعلى مستوى مهم (1٪ ، 5٪ ، 10٪) لأن قيم t المحسوبة أكبر بكثير من قيمة جدولها المستوى (1٪) وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية **(H_0: B=0)** وقبول الفرضية البديلة **(H_1: B≠0)** التي تؤكد خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، وعلى هذا الاساس يفضل استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) بسبب ان البيانات قد استقرت عند الفرق الاول الى جانب أن عدد المشاهدات قليل.

العلاقة بين مؤشرات التجارية الخارجية وسعر الصرف في العراق

التقدير الاولي لنموذج ARDL

يظهر الجدول (6) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للعلاقة بين مؤشرات التجارية الخارجية وسعر الصرف.

الجدول (6) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للعلاقة بين مؤشرات التجارية الخارجية وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)

Dependent Variable: LOG_er				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (2,0,5)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_ER (-1)	1.410224	0.111515	12.64601	0.0000
LOG_ER (-2)	-0.414020	0.116271	-3.56082	0.0007
LOG_EX	-0.016644	0.004734	-3.51618	0.0008
LOG_EM	0.117894	0.018982	6.210829	0.0000
LOG_EM (-1)	-0.126172	0.029066	-4.34096	0.0001
LOG_EM (-2)	0.038887	0.017364	2.239518	0.0289
C	-0.211780	0.220854	-0.95891	0.3415
R-squared	0.991756	Mean dependent var		7.110838
Adjusted R-squared	0.990917	S.D. dependent var		0.078557
S.E. of regression	0.007487	Akaike info criterion		-6.85135
Sum squared resid	0.003307	Schwarz criterion		-6.61912
Log likelihood	233.0948	Hannan-Quinn criter.		-6.75959
Durbin-Watson stat	2.107239			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews-12)

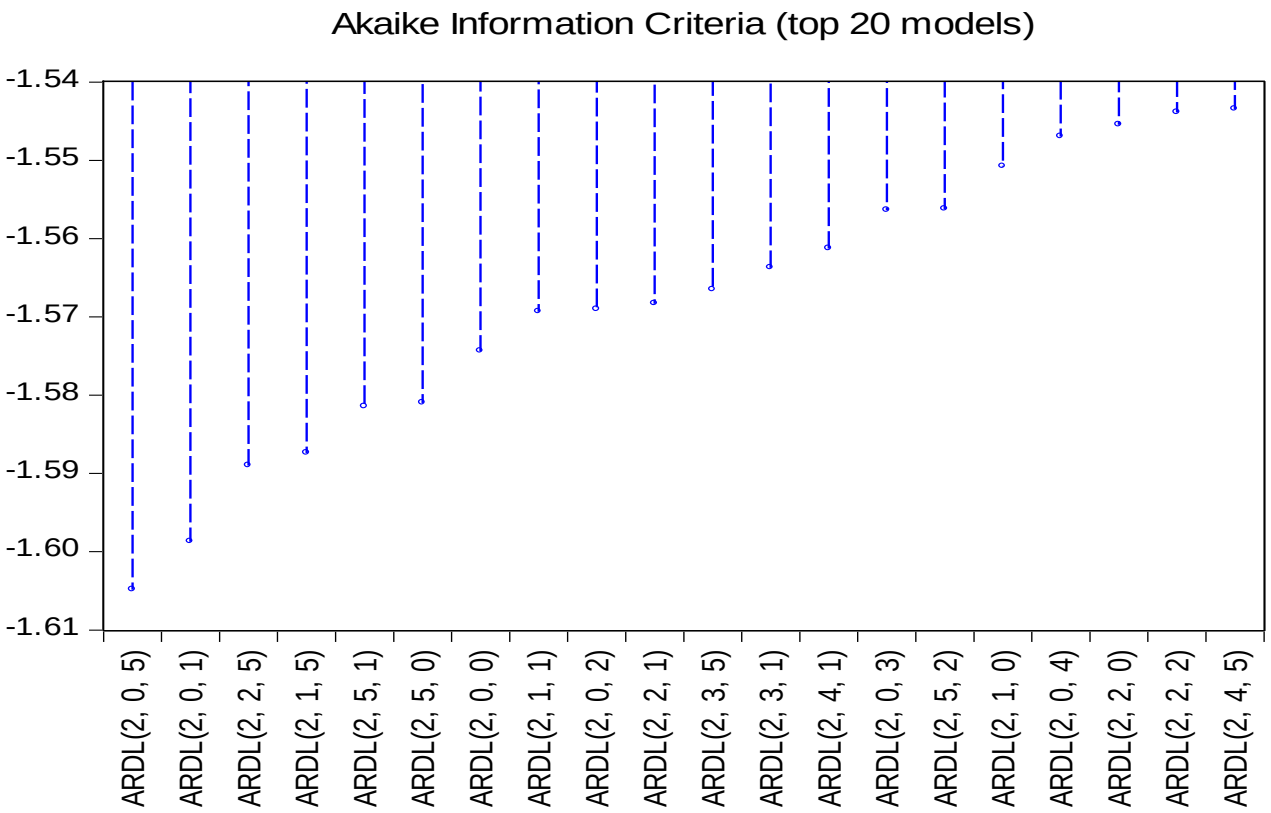

الشكل (4) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews-12)

من نتائج الجدول (6) والشكل (3-2) ، نعتقد أن نموذج ((ARDLالمناسب هو 2) ARDL،0، (5 لإظهار العلاقة بين مؤشرات التجارة الخارجية وأسعار الصرف ، والتي تقوم على أساس تم عمل معيار AIC لأن النموذج تم استخلاصه من أفضل (20) نموذجًا لمنحه أقل قيمة للمعيار حيث تم تحديده تلقائيًا بواسطة برنامج (Eviews)، كما تظهر نتائج الاختبار الإحصائي في الجدول أعلاه ، فهي كبيرة وذات جودة جيدة لتقدير النموذج. اتضح أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.99) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج اي وأوضح المتغير المستقل التغيير الذي حدث في المتغير التابع (99٪) ، والنسبة المتبقية (1٪) كانت نتيجة لتأثير المتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج. القيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (2.10)، وهذه القيمة تشير الى أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

يظهر الجدول (7) نتائج اختبارات للعلاقة بين مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي.

جدول (7) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين مؤشرات التجارية الخارجية وسعر الصرف في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.111161	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews-12)

تظهر نتائج اختبار الحدود ومؤشر التجارة الخارجية وسعر الصرف العراقي وجود تكاملات مشتركة ، حيث أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F في الجدول ، ومستوى الأهمية أقل من (1٪).

نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل.

يوضح الجدول رقم (8) نتائج تقدير الاستجابات طويلة وقصيرة المدى بناءً على نموذج ARDL للعلاقة بين مؤشرات التجارة الخارجية وأسعار الصرف كما يلي:

جدول (8) اختبار نتائج اختبارات الاستجابة طويلة بين مؤشرات التجارية الخارجية وسعر الصرف في العراق

`	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (LOG_ER (-1))	0.414020	0.116271	3.560828	0.0007
D(LOG_EX)	-0.016644	0.004734	-3.516189	0.0008
D(LOG_EM)	0.117894	0.018982	6.210829	0.0000
D (LOG_EM (-1))	-0.038887	0.017364	-2.239518	0.0289
Conte (-1)	-0.003797	0.018502	-0.205209	0.8381
Cointeq = LOG_ER - (-4.3838*LOG_EX + 8.0620*LOG_EM -55.7797)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_EX	-4.383839	21.320114	-0.205620	0.8378
LOG_EM	8.062006	40.427922	0.199417	0.8426
C	-55.779741	327.686606	-0.170223	0.8654

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

من نتائج الجدول نجد ما يلي:

1- يشير معامل تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة توازن طويلة المدى بين مؤشرات التجارة الخارجية للعراق وسعر الصرف خلال هذه الفترة (2004-2020) ، ومعامل تصحيح الخطأ سلبي ودائم عند أدنى مستوى (5٪) ، حيث تشير المعلمة إلى عودة التوازن خلال (-0.83) وقت.

2- تظهر نتائج الاستجابة طويلة الأجل أن هناك تأثيرًا سلبيًا بين الصادرات وسعر الصرف ، أي أن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف (ارتفاع العملة المحلية) ، لكن التأثير ضعيف. لأن معظم صادرات النفط العراقية تعتمد على أسعار النفط العالمية بدلاً من سعر الصرف الذي يتحكم فيه البنك المركزي العراقي بشكل مباشر.

3-تظهر نتائج الاستجابة طويلة المدى أن هناك تأثيرا مباشرا بين الواردات وسعر الصرف أي زيادة الواردات مع سعر الصرف العراقي ولكن التأثير ضعيف.

نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين

يعرض الجدول رقم (9) نتائج اختبار الارتباط الذاتي لعدم الاستقرار وعدم التجانس لتفاوت التبعية بين مؤشرات التجارة الخارجية وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

جدول (9) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين مؤشرات التجارة الخارجية وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	**0.337042**	**Prob. F (2,57)**	**0.7153**
Obs*R-squared	**0.771396**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.6800**
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	**0.364470**	**Prob. F (1,63)**	**0.5482**
Obs*R-squared	**0.373878**	**Prob. Chi-Square (1)**	**0.5409**

المصدر: مخرجات البرنامج (Eviews- 10)

يمكن أيضًا ملاحظة من الجدول (9) أن النموذج المقدر خالٍ من مشاكل الارتباط التلقائي وعدم استقرار تجانس التباينات ، حيث تشير قيم الاختبارات الحسابية إلى أنه من المستحيل رفض الفرضية الصفرية.

الاستنتاجات

1. اثبتت النتائج فرضية البحث بوجود علاقة عكسية في الاجلين القصير والطويل بين الصادرات وسعر الصرف لدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، أي ان ارتفاع حجم الصادرات يوثر بشكل إيجابي على قيمة العملة المحلية للدينار العراقي.
2. تظهر نتائج البحث بوجود علاقة طردية في الاجلين القصير والطويل بين حجم الاستيرادات وسعر الصرف لدينار العراقي، أي ان قيمة العلمة المحلية تنخفض بارتفاع حجم الاستيرادات.

التوصيات

1. اتباع سياسات دعم الصادرات من خلال دعم المشاريع الاستثمارية التي تعمل على تطوير الصادرات ورفع كمية ونوعية الصادرات من خلال معرفة طبيعة الأسواق الخارجية ومدى حاجة الأسواق الخارجية للمنتجات وطبيعتها، ومدى القدرة هذه المنتجات على المنافسة في الخارج وتقليل كلفة الشحن والنقل، وكذلك الاهتمام بالدعاية والاعلان عن المنتجات العراقية في الخارج لغرض جذب المستهلك الأجنبي، والعمل على تطوير الصناعات التصديرية وخاصه التي لدى العراق ميزه تنافسية في صناعتها.
2. تقليل الاستيرادات وخاصه الاستيرادات من السلع الاستهلاكية الغير ضرورية والسلع الكمالية والعمل على استيراد السلع التي تكون مكملة للمشاريع الإنتاجية الضرورية التي تساهم في رفع كمية ونوعية الإنتاج التي تعجز السوق المحلية عن توفيرها وبتالي قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.
3. العمل على دعم القطاع الزراعي في العراق الى الحد الذي يمكن من خلاله توفير الطلب المحلي على المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية التي لا زالت تستورد من الخارج العراق وتكلف الدولة مبالغ كبيرة التي من المفترض ان توجه تلك المبالغ الى الاستثمارات التي تساهم برفع مستوى التنمية الاقتصادية.

المصادر العربية

1. يونس، محمود (1999)، الاقتصاد الدولي، دار المعارف العربية، القاهرة، مصر.
2. عبد العظيم، حمدي (2000)، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
3. حشيش، عادل احمد (2002)، اساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر.
4. الصرن، غزوة حسن (2015)، دراسة إثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوري باستخدام نموذج التوازن العام، أطروحة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
5. العصار، رشاد، الشريف، عليان، داود، حسام، سلمان، مصطفى (2000)، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
6. خالد، جميل محمد (2014) اساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. العلواني، شيماء حامد (2020)، إثر تحرير التجارة الخارجية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2018)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق.
8. متولي، عبد القادر (2011)، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر الناشرون والموزعون، عمان، الأردن.
9. سلمى، دوحة، (2015)، إثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
10. مرغيت، عبد الحميد (2019)، النقود والتمويل الدولي، معهد الإدارة العامة، مكرز البحوث والدراسات، المملكة العربية السعودية.

11. عيسى، سعد صالح (2016)، إثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي – دراسة حاله العراق كنموذج للمدة (2003–2012)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (12)، العدد (36)، العراق.

12. المجيد، عبود عبد (2018)، اسر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج اشعه الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (1990–2015)، مجلة مجاميع المعرفة، العدد (6)، الجزائر.

13. اسعد، بلال محمد، عبد، مهند خميس، عواد، خالد روكان (2019)، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الاجل وسعر الصرف في العراق للمدة (2004–2017)، مجلة كلية المعارف الجامعة المجلد (29)، العدد (1)، العراق.

14. فنجان، كرار مهدي (2021)، دور الانضباط المالي في تعزيز سعر الصرف لدينار العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

15. الدليمي، فيصل غازي فيصل (2014)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري للمدة 1980–2012، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.

16. قاسم، مظهر محمد صالح (2011)، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، بغداد.

المصادر الأجنبية

1. Gonnella, Adam, (1993), **the basics of foreign trade and exchange**, Federal Reserve Bank of New York. Public Information Department.
2. Branson, William, H., (1980), **"Exchange Rate Dynamics and Monetary policy, in: Inflation, Employment in open Economics"**, Assar, Lind beck, edit, North and Holl.